

الفصل الثالث: الاحتياجات المالية للمؤسسة وإدارة رأس المال العامل

أهداف المحاضرة:

- ✓ التعرف على الاحتياجات التمويلية لدى المؤسسة؛
- ✓ التعرف على أهمية إدارة رأس المال العامل؛
- ✓ التعرف على استراتيجية تمويل رأس المال العامل؛
- ✓ كيفية حساب رأس المال العامل والثابت وتحليله؛

أسئلة المحاضرة

- ✓ ما المقصود برأس المال العامل ورأس المال الثابت؟
- ✓ ما علاقة رأس المال الثابت والعامل بسهولة التمويل؟
- ✓ ماهي استراتيجيات تمويل رأس المال العامل؟

مخطط المحاضرة:

- متطلبات رأس المال
- مفهوم رأس المال الثابت ورأس المال العامل
- استراتيجيات تمويل رأس المال العامل

أولاً. متطلبات رأس المال (متطلبات التمويل)

1. مفهوم متطلبات التمويل:

تحتاج المؤسسات عند بدء التشغيل أو عند التوسعة، إلى الأموال سواء الخاصة أو من مصادر خارجية أو أرباح الأعمال المتراكمة. متطلبات رأس المال هي مجموع الأموال التي تحتاجها الشركة لتحقيق أهدافها. يقسم رأس المال إلى عدة أنواع هي: رأس المال العامل، ورأس المال الثابت، ورأس المال المتاح - المبلغ الذي تمتلكه الشركة في وقت محدد-، ورأس المال الطويل الأجل.

لتحديد متطلبات رأس المال لابد من نموذج أو خطة عمل (حسابات توضح الإيرادات والمصروفات والمشاريع الرأسمالية المتوقعة)؛ بدون دراسة تكلفة المشروع بشكل صحيح، يستحيل معرفة مبلغ المال الذي يحتاجه المشروع بالضبط وخط الأساس للتكلفة الذي يؤثر على الاحتياجات المالية للمشروع.

تتضمن متطلبات رأس المال ما يلي:

- **متطلبات الحد الأدنى لرأس المال المدفوع لدى البنك:** هو المبلغ الذي يحتاجه صاحب

المشروع لإيداعه بالبنك عند تأسيس الشركة أو بعد ذلك بفترة وجيزة. حتى إذا كان من الممكن

سحب المبلغ المودع بعد وقت قصير من انشاء المؤسسة. يتم تحديد هذا المبلغ المطلوب في القانون التجاري أو في قانون الشركات.

- **متطلبات رأس المال لبدء العمليات:** يتضمن مبلغ المال اللازم للتأسيس وشراء المعدات المستخدمة لبدء التشغيل والمتابعة وجميع المصاريف العادية، مثل: الرواتب، الإيجار، مصاريف الإعلان.

- **متطلبات التمويل الاجمالية:** التكلفة المحددة في خط أساس التكلفة cost baseline. ويشمل أيضا إدارة الاحتياطات.

- **متطلبات تمويل الفترة:** دفعات سنوية وربيع سنوية، ويشتمل من خط أساس التكلفة. يتضمن خط أساس التكلفة النفقات المتوقعة بالإضافة إلى الالتزامات المتوقعة التي قد تنشأ في منتصف المشروع.

2. خط أساس التكلفة:

هو ميزانية التكلفة المعتمدة لمشروع ما والموزعة على فترات زمنية. ويعني أن أساس التكلفة هو جزء من خط الأساس للمشروع. فهو يعالج المبلغ المالي الذي يتوقع أن يكلفه المشروع. يعد توزيع وقت إنفاق الأموال طريقة لتقدير أداء التكلفة الاجمالية للمشروع ومراقبته والتحكم فيه. هناك ثلاثة خطوط أساسية مترابطة في المؤسسة والتي تندرج كلها ضمن خط أساس المؤسسة، حيث التغييرات في احداها تؤدي إلى تغييرات في الأخرى، وهي:

- **خط الأساس للجدول الزمني (schedule baseline):** يتم تقدير التكلفة التفصيلية لكل نشاط من أنشطة المشروع، بهذه الطريقة يتم حساب التكلفة الاجمالية لكل مرحلة رئيسية ولكامل المشروع، ستصبح هذه التكاليف الأولية لجميع الانشطة المخطط لها هي الميزانية التقديرية الأولية للتكاليف.

- **خط الأساس للتكلفة (cost baseline):** يعتبر أهم جزء في خط أساس المشروع. تمثل ميزانية على مراحل زمنية، تستخدم كأساس لقياس ورصد ومراقبة أداء التكلفة الاجمالية للمشروع.

- **خط الأساس للنطاق (scope baseline):** إضافة أو غزالة بعض العمل المطلوب

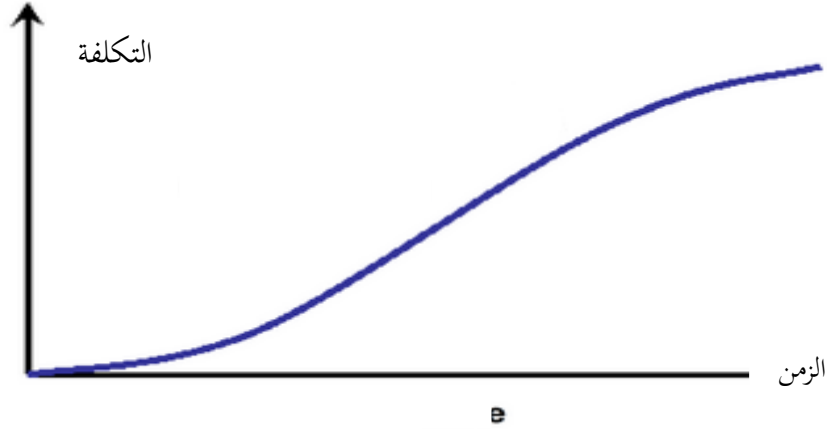
خط تكلفة الأساس = تقديرات تكلفة المشروع + احتياطات الطوارئ

يمثل منحني خط تكلفة الأساس بشكل حرف S.

ميزانية التكلفة Cost Budget هي تقدير المبلغ الإجمالي للأموال المطلوبة لتنفيذ المشروع، بما في ذلك الأموال المخصصة للمخاطر المحددة وغير المحددة. يمكن اعتبار ميزانية التكلفة بمثابة خط أساس التكلفة.

الشكل 3-1 . خط أساس التكلفة

خط أساس التكلفة



ثانياً. مفهوم رأس المال الثابت ورأس المال العامل

1. رأس المال الثابت

1.1. مفهوم رأس المال الثابت:

تم طرح مفاهيم رأس المال الثابت والمتغير من قبل آدم سميث وديفيد ريكاردو، واكتسب منذ ذلك قبولا واسعا في الأعمال والمحاسبة، رغم أن بعض الاقتصاديين يستثنون الأرض من فئة رأس المال الثابت. يشير رأس المال الثابت إلى رأس المال الذي تم استثماره في شراء الأصول الثابتة للمؤسسات، ويشمل: السلع المعمرة، كالأراضي، والمباني، والأثاث والتجهيزات، والمركبات، والعلامات التجارية، والشهرة وغيرها، أي أنه يشير إلى الأصول غير المتداولة، وعادة ما يتم استهلاك قيمة أو استخدام هذه الأصول، بشكل متكرر على مدى عدة سنوات.

رغم استخدام الأصول الثابتة في العملية الإنتاجية، إلا أنه لا يمكن استهلاكها بسرعة، وتبقى لها قيمة قابلة لإعادة الاستخدام. أي أنها تشمل العناصر التي تستخدم في العملية الإنتاجية وليس الأشياء التي تدخل في إنتاج المنتج، فمثلا لا نعتبر الخشب في مصنع الأثاث كأصول ثابتة.

2.1. مصطلحات مرتبطة برأس المال العامل:

✓ رأس المال الثابت المتغير: هو مفهوم يرتبط برأس المال الإضافي المستخدم في صيانة الأصول الثابتة طويلة الأجل.

✓ تكوين رأس المال الثابت: يشير إلى عملية قيام الشركة بزيادة مخزونها من رأس المال الثابت (لا يدخل في تكوين رأس المال الثابت المواد الخام المستخدمة في العملية الإنتاجية).

✓ رأس المال المستثمر: من وجهة النظر المحاسبية يشير رأس المال الثابت إلى رأس المال المستثمر في الأصول التي يتوقع استخدامها خلال فترة محاسبية نموذجية، مثل السنة المالية للشركة، ويعطى بالصيغة التالية:

رأس المال المستثمر = الأصول طويلة الأجل + رأس المال العامل = حقوق الملكية + خصوم طويلة

2. رأس المال العامل / Working capital / Fonds de roulement:

1.2. يطلق على رأس المال العامل اصطلاح رأس المال المتداول أو التشغيلي أو المستمر. يمثل مقدار الأموال المستخدمة لتمويل العمليات الجارية-هي بمثابة ديون قصيرة الأجل-، وهو مطلوب لدعم الأداء السليم لعمليات المؤسسة. يقيس قدرة الشركة على تغطية التزاماتها على المدى القصير، أي أنه يمثل استثمارات الشركة في الأصول المتداولة قصيرة الأجل فهو يعطي للمستثمرين فكرة عن كفاءة الشركة التشغيلية-الصحة المالية للمؤسسة على المدى القصير.- ويوضح أيضا استراتيجيته المؤسسة في تشغيل وتوظيف استثماراتها وأموال مساهميتها، من خلال بيان الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة لبيان صافي رأس المال العامل.

رأس المال هو هامش للأمان يسمح للمؤسسة بمواجهة الاستحقاقات القصيرة الأجل والمتمثلة في وصول مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل في حالة تأخر بيع المخزون أو تأخر تحصيل الحقوق وغيرها، وعليه فهو هامش ضمان الأموال الدائمة من القيم الثابتة الصافية للأصول، وبالتالي يمكن تعريفه وحسابه من الجهتين للميزانية:

✓ من أعلى الميزانية: رأس المال العامل هو الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون قصيرة الأجل

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

✓ من أسفل الميزانية: هو ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون قصيرة الأجل

راس المال العامل = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة (ديون قصيرة الأجل)

2.2. مكونات رأس المال العامل:

يتكون رأس المال العامل من:

✓ **الأصول المتداولة:** من الأمثلة نجد الحسابات الجارية، حسابات التوفير، الأوراق المالية عالية السيولة القابلة للتداول (يمكن تحويلها إلى نقد بسهولة وسرعة دون تضحيات كبيرة في أسعارها) والذمم المدينة، حسابات القبض والمخزون والمصروفات الأخرى قصيرة الأجل المدفوعة مسبقاً، والنقد في البنوك والصندوق، والذمم المدينة، والبضاعة، وأوراق القبض... الخ.

✓ **المطلوبات المتداولة:** وهي جميع الديون والمصاريف التي تتوقع الشركة دفعها في غضون عام أو دورة عمل واحدة. من الأمثلة نجد الإيجار، مدفوعات الفائدة أو أصل الدين، حسابات قابلة للدفع، ضرائب الدخل المستحقة، توزيعات الأرباح المستحقة الدفع. الدائنين، والقروض قصيرة الأجل، السحب على المكشوف، أوراق الدفع قصيرة الأجل، الموردين، فوائد القروض، والأجور، والأتعاب المستحقة... الخ.

3.2. حساب وتحليل نسبة رأس المال العامل:

يسمى الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة بصافي رأس المال العامل

تعتبر نسبة رأس المال (نسبة السيولة النقدية أو نسبة التداول أو النسبة الحالية) مهمة بالنسبة للدائنين، لأنها تقيس درجة السيولة لدى المؤسسة، أي قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المتداولة من الأصول المتداولة. تعطي بالصيغة التالية:

نسبة رأس المال العامل = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

تشير هذه الصيغة إلى مدى قدرة الأصول الحالية على تمويل أو تغطية الديون الحالية.

✓ **رأس المال العامل المنخفض أو السلبي:** يعتبر الدائنون والمستثمرون أنه إذا كانت نسبة رأس المال العامل أقل من الواحد، فإن رأس المال العامل سلبي، ويشير إلى صعوبات مالية للمؤسسة، لأن أصولها الحالية أقل من التزاماتها، فهي لا تستطيع مواجه ديونها برأس المال العامل، ما يعني أنه إما أن تقوم ببيع بعض أصولها أو استكشاف مصدر تمويلي تجاري إضافي لسداد ديونها-لشركة ليست سائلة بما يكفي لدفع فواتيرها للأشهر المقبلة والحفاظ على النمو-. إذا استمر في الانخفاض لفترة زمنية قد تواجه المؤسسة خطر الإفلاس. يمكن أن يكون سبب ذلك عدة عوامل أهمها سوء إدارة المخزون، أو انخفاض إيرادات المبيعات، أو مشاكل في حسابات القبض.

رأس المال العامل السلبي ليس دائما شيء غير جيد، وقد يكون مضللا لبضعة أشهر، فتعيش بعض الشركات برأس مال عامل سلبي مثل أمازون وول مارت، حيث يمكنهم تسليم مخزونهم بسرعة قبل أن يدفعوا مقابل المخزون- حالة الاستثمار في المخزون الإضافي لزيادة المبيعات لدى متاجر البقالة-.

✓ **رأس المال العامل الايجابي:** إذا زادت النسبة عن رقم 2، دل ذلك على أن المؤسسة لا تستثمر الأصول الزائدة (وجود الكثير من المخزون أو أن الشركة لا تستثمر الفوائض النقدية)، فالمؤسسة هنا شديدة التحفظ وأن هدفها ليس النمو، ولا تستغل مواردها في الفرص المتاحة. وبالنسبة للدائنين والمستثمرين يعني ذلك أن المؤسسة يمكنها سداد جميع التزاماتها المتداولة.

✓ **رأس المال العامل يساوي الواحد:** يعني أن الأصول تساوي الخصوم. وهي نسبة ليست آمنة وليست مخاطرة. ويعني بيع جميع الأصول المتداولة لسداد جميع الخصوم المتداولة.

✓ يعتقد معظم المحاسبين أن النسبة إذا تراوحت بين 1.2 و 2.0 فهي مستوى أمثل لتحقيق الأداء الأمثل للشركة، أي يمكنها تسديد التزاماتها مع تمويل درجة معينة من النمو، دون الحاجة إلى قروض خارجية أو اصدار أسهم جديدة.

مثال 1:

لنفترض أن مؤسسة ما تحصلت على قروض بقيمة 125.000 دولار، لتمويل أصولها بقيمة 100000 دولار. هنا نسبة رأس المال العامل يساوي 0.8 أي أقل من الواحد. يعني أن ديون المؤسسة في تزايد، وإذا ارادت الحصول على قرض آخر، فعليها سداد بعض التزاماتها لخفض نسبة رأس المال.

إذا وجدنا نسبة السيولة 2.8، فيعني ذلك أن الأصول المتداولة يمكنها تمويل الالتزامات الجارية لمدة سنتين أو أكثر، في ظل افتراض ثبات الالتزامات عند نفس مستواها الحالي. وأنه مقابل كل 2 دولار من المطلوبات أو الالتزامات يوجد لدى المؤسسة 2.8 دولار مطلوب. كما تعني أن لديها سيولة عالية وأموال معطلة، مما يدل على عدم كفاءة في توظيف واستثمار الأموال، ولا بد أن ينعكس ذلك سلباً على أرباح الشركة ويؤدي إلى انخفاض أرباحها.

يهتم المحللون والمستثمرون بمؤشر رأس المال العامل للحكم على سلامة المركز المالي للشركة، لأن أي خلل في هذا المؤشر سوف ينعكس سلباً على الأرباح، وبالتالي على سعر السهم فيؤدي إلى انخفاضه مع مراعاة العوامل والمؤشرات الأخرى.

مثال 2:

لنفرض أن مؤسسة ما تمتلك أصولاً متداولة بقيمة 1000 دج، وتواجه التزامات جارية مقدرة بقيمة 2000 دج، صافي رأس المال العامل هنا هو 1000 دج. الفائض يمكن أن توجهه المؤسسة إلى تمويل العمليات اليومية أو إلى تسديد الديون طويلة الأجل أو توزيعه على حملة الأسهم. إذا افترضنا أن المؤسسة استثمرت مبلغاً إضافياً قدره 10000 دولار في المؤسسة، فإن أصولها ستزيد بنفس المقدار، ولكن الالتزامات الحالية لا تزيد؛ في حين إذا اقتضت المؤسسة مبلغ 10000 دولار ووافقت على سداد هذا المبلغ في غضون سنة، فإن رأس المال العامل لم يزداد.

في حالة العجز عليها بيع أصولها طويلة الأجل لتسديد العجز، أو عليها البحث عن مصادر أخرى للتمويل.

إذا كانت نسبة رأس المال العامل مرتفعة أو منخفضة بشكل كبير، ينصح بما يلي:

✓ إدارة جيدة للدائنين، من خلال تقديم خصم للدفعات لتشجيع التحصيل الفوري وتفادي تأخر دفعات العملاء؛

✓ تسديد القروض قصيرة الأجل في وقتها المحدد؛

✓ عدم الإقبال على شراء الأصول الجديدة الثابتة باستخدام قروض قصيرة الأجل؛

✓ الإدارة الجيدة للمخزون (تجنب الزيادة أو الانخفاض في المخزون).

إذا استمر انخفاض نسبة رأس المال العامل لفترة زمنية أطول، فإن ذلك يؤشر على أن الشركة مهددة بالإفلاس، فتنخفض المبيعات، وبالتالي فإن حسابات القبض المستحقة تستمر في الانخفاض.

صافي رأس المال العامل هو مقياس لقياس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. هناك عدة طرق تستخدم لحسابه، اعتماداً على ما يريد المحلل تضمينه أو استبعاده من القيمة. فهو يخبرها بمقدار الأموال المتوفرة لمواجهة النفقات الجارية.

✓ صافي رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة هذه الصيغة هي الأوسع لأنها تشمل جميع الحسابات باستثناء النقد، لأن النقد هو مقياس نهائي للسيولة. وإضافته للأصول لا يعطي صورة دقيقة للسيولة لدى المؤسسة.

✓ صافي رأس المال العامل = الأصول المتداولة (- النقد) - المطلوبات المتداولة (- الدين) هذه الصيغة أكثر تحديداً

✓ صافي رأس المال العامل = حسابات القبض + المخزون - حسابات الدفع هذه الصيغة هي الأكثر تحديداً حيث تتضمن ثلاثة حسابات فقط.

3. أهمية رأس المال العامل

تتمثل أهمية رأس المال العامل في:

- من خلال معرفة مستويات رأس المال العامل، يمكن معرفة ما إذا كان لدى الشركة الموارد اللازمة لتوسع داخلياً، أو ما إذا كانت ستحتاج إلى اللجوء إلى أحد البنوك أو الأسواق المالية لجمع التمويل؛

- أداة تسمح بالتنبؤ بالعديد من الصعوبات المالية المحتملة، من خلال حسابات دفع الفواتير المستحقة؛

- المستويات المنخفضة من رأس المال العامل، تؤدي إلى ضغوط مالية على الشركة. حيث تزيد نسبة الاقتراض وينخفض تصنيفها الائتماني*؛

- بعض المؤسسات تفلس ليس بسبب عدم ربحيتها، إنما بسبب نفاذ الاحتياطات النقدية، وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات، وأن نسبة رأس المال العامل تساعد على تفادي ذلك؛

ثالثاً. استراتيجيات تمويل رأس المال العامل

أمام المؤسسات والشركات مجموعة متنوعة من المصادر التمويلية ومجموعة متنوعة من الأصول، لذا يمكن تقسيم السياسات التمويلية إلى ثلاثة مستويات، وفقاً لمستويات المخاطر المعنية، كل مستوى يتعلق بقرارات مهمان في إدارة رأس المال العامل، وهما:

- مستوى الأصول الجارية: ما مقدار الاستثمار في الأصول الجارية لتحقيق الإيرادات المستهدفة؟

- طرق تمويل هذه الأصول: كيف يتم تمويل هذه الأصول؟

هذه القرارات تتعلق بالاستراتيجيات التالية:

1. الاستراتيجية المتحفظة (Conservative Policy):

* يعني انخفاض التصنيف الائتماني أن البنوك وسوق السندات سيطلبان معدلات فائدة أعلى، مما يرفع تكلفة رأس المال.

يطلق عليها اسم السياسات ذات مستوى منخفض من الأصول المتداولة. تقترح عدم المخاطرة في إدارة رأس المال العامل. تتبنى المؤسسة هذه السياسة عندما تتطلب تقليل المخاطر إلى أبعد الحدود. الأصول المتداولة تكون أعلى من مستوى الخصوم المتداولة للتأكد من توفر الأموال الكافية؛ ففائض الأصول المتداولة تمكن المؤسسة من امتصاص التغيرات المفاجئة في المبيعات وخطط الإنتاج دون تعطيل الإنتاج، حيث يتم استثمار هذا الفائض النقدي في الأوراق المالية قصيرة الأجل، وفي حال الحاجة إليها يتم بيعها لتلبية المتطلبات العاجلة لرأس المال العامل، وبذلك فهي تحافظ على مستوى عالٍ من رأس المال العامل. تمتنع المؤسسات هنا عن التعامل مع أي مدين يتخلف عن سداد الدين؛ وتلجأ المؤسسة إلى تمويل الأصول الثابتة والأصول المتداولة الدائمة (أي تمويل رأس المال العامل) من مصادر التمويل طويلة الأجل (ديون طويلة الأجل أو رأس المال التسهامي)، في حين أن مصادر التمويل قصيرة الأجل تستخدم عند الحد الأدنى من أجل تقليل المخاطر. تعني هذه السياسة أن هناك الكثير من الأموال النقدية بالبنك، والمخزون متوفر، حيث لا يسمح بتسليم مخزون قديم مالم يتم تسليم المخزون الجديد.

تتميز هذه الاستراتيجية بـ

- حصول المؤسسة على قروض طويلة الأجل وبأسعار فائدة أعلى؛
- لديها مخاطر سيولة أقل؛
- إمكانية تمويل النمو السريع أقل، فاتباع هذه السياسة يؤدي إلى نقص استخدام الأموال، وبالتالي تقليل العائدات وتقويض النمو. ولكن في المقابل تؤدي إلى ضمان التدفق المستمر للعمليات واستيعاب
- مخاطر العمل اليومية.

النتيجة العامة هي أن مستويات السيولة العالية تقلل من مخاطر الإفلاس، وأن انخفاض المخاطر يترجم على انخفاض العائد المتوقع.

إدارة رأس المال العامل بشكل متحفظ يساعد على تقليل مخاطر النقص النقدي قصير الأجل، ولكنه قد يضر بربحية المؤسسة على المدى الطويل، لأن الأموال الزائدة لا تكسب الكثير من العائد. المخاطر الرئيسية لسياسة رأس المال العامل المدار بطريقة تحفظية تكمن في تكاليف الفرصة البديلة للأصول الخاملة التي يمكن تشغيلها.

2. الاستراتيجية العدوانية (Aggressive Policy):

يطلق عليها بالسياسات ذات مستوى أعلى من الأصول المتداولة، يتم الاحتفاظ بالأصول المتداولة فقط للوفاء بالالتزامات المتداولة دون الاحتفاظ بأي احتياطي للتغيرات في احتياجات رأس المال العامل. يتم استخدام مكثف للالتزام قصير الأجل، لأن الهدف هو استثمار أكبر قدر ممكن من المال، والاحتفاظ بالقليل من المال في اليد.

في هذه الاستراتيجية تمدد المؤسسة مدفوعات الفواتير لأطول فترة ممكنة (مدفوعات الدائنين)، لا يوجد مديون، ويتم تحصيل المدفوعات في الوقت المناسب لاستثمارها في الأعمال التجارية. تعمل المؤسسة هنا على تسريع دورة العمل (زيادة المبيعات والايادات). تنطوي على أقصى قدر من المخاطر، وهي توفر أيضا إمكانية كبيرة للنمو المضاعف. وبالتالي فهي سياسة مناسبة للمؤسسات التي تختار النمو المتسارع. ضغط الدين قد يجبر على تصفية أصول المؤسسة، لأن فوائد القروض والسندات لا يمكن تأخيرها. يتم تمويل رأس المال العامل الأساسي من خلال الأصول طويلة الأجل، ويتم تلبية التغيرات الموسمية من خلال القروض قصيرة الأجل.

3. استراتيجية المطابقة (matching policy):

هذه الاستراتيجية مستنبطة من نهج رأس المال العامل الصفري Zero Working Capital Approach ، وهي أحدث اتجاه في إدارة رأس المال العامل. تميز هذه السياسة في الغالب الأعمال التجارية المتنامية والتي تعاني دوما من نقص في السيولة، لأن احتياجات رأس المال العامل تتزايد. تضمن هذه السياسة أن أصول المؤسسة الحالية متطابقة مع الالتزامات قصيرة الأجل. وهي سياسة وسطية بين السياستين السابقتين. أي أنها توازن بين إمكانيات النمو والمخاطر .

إجمالي الأصول الحالية = إجمالي المطلوبات المتداولة

أو

إجمالي الأصول الجارية - إجمالي المطلوبات المتداولة = صفر

تقوم على تمويل الأصول الثابتة والمتداولة الدائمة عن طريق مصادر التمويل طويلة الأجل، وتتم عملية تمويل الأصول المتداولة المؤقتة من خلال مصادر التمويل قصيرة الأجل. هو نهج رأس المال العامل الصفري، تقوم فكرته على أن يكون رأس المال العامل صفراً. أي أن الأصول المتداولة يجب أن تساوي الخصوم المتداولة. يتم تجنب الاستثمار الزائد في الأصول المتداولة. أهمية هذه الاستراتيجية للمؤسسات تكمن في:

- انخفاض مستوى الاستثمار في رأس المال العامل: وبالتالي زيادة الاستثمارات الطويلة الاجل. تتجنب الشركة الاستثمارات الزائدة في الأصول المتداولة وتفضل سداد التزاماتها باستخدام الأصول المتداولة الحالية فقط.
- توفير تكلفة الفرصة البديلة للأموال، حيث تستخدم الشركة الأموال الزائدة في مختلف الفرص الاستثمارية الأخرى.

- منهجية الوقت المناسب Just-in-Time ، اتباع نظام الإنتاج والتوزيع على أساس الطلب، ويتم التأكيد على المخزون المنخفض جدا أو الصفري (مؤسسات قائمة على الطلب).